تقرير عن الانجازات التي حققتها اليمن (2000-2005)
من أهداف برنامج العمل لصالح الدول الأقل نموا

مقدمة

تتشرف وزارة التخطيط و التعاون الدولي نيابة عن الحكومة اليمنية ان تتقدم بتقرير الانجاز هذا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ممثلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويغطي هذا التقرير الانجازات التي تحققت خلال الفترة 2000-2005 وفقا لبرنامج العمل لصالح الدول الأقل نموا، وكذلك العقبات التي أدت إلى بعض التعثرات.

فكما هو معروف فإن برنامج العمل هذا يهدف الى التخفيف من آثار الفقر و تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع و مستدام و تنمية مستمرة في الدول الأقل نموا و منها اليمن. ومن المؤكد أن اليمن قد أعطت هذا البرنامج الاهتمام الذي يستحقه. ولذلك فإنها قد استوعبت أهداف البرنامج في خطتها الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها خلال الفترة (2001-2005) وكذلك في إستراتيجية التخفيف من الفقر التي نفذت خلال الفترة (2003-2005) وكذلك في مختلف برامج الحكومة المقدمة الى مجلس النواب خلال الفترة (2000-2005.

وكما سيتضح من هذا التقرير فانه يمكن القول بان اليمن قد حققت انجازات مهمة وان كانت لم تستطع ان تحقق كل أهداف برنامج العمل لصالح الدول الأقل نموا. وربما رجع ذلك الى حدوث تغيرات غير متوقعة مثل الانخفاض في إنتاج النفط والجفاف و الإرهاب.

ولذلك فان اليمن سيعمل على تجنب العثرات التي حصلت في الماضي بسبب هذه المتغيرات غير المتوقعة في المستقبل. وعلى هذا الأساس فان مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006-2010 قد احتوت على عدد من السياسات والإجراءات التي يتوقع ان تحقق الاهداف المتوخاة من برنامج العمل. واتبع في إعداد هذا التقرير هيكلية مشابهة لهيكلية تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك فانه سيتم مناقشة الإنجازات التي تحققت في الالتزامات السبعة الواردة في برنامج العمل لصالح الدول الأقل نموا و ذلك على النحو التالي.

الالتزام الأول: جهود تطوير و تحسين البيئة الاقتصادية الكلية لمنفعة الجميع

وفقا لبرنامج العمل لصالح الدول الأقل نموا يستهدف أن تحقق اليمن خلال الفترة (2000-2005) معدل نمو متوسط لا يقل عن 7%. و ينبغي ان يتحقق هذا النمو بطريقة تأخذ بعين الاعتبار الفقراء. و يظهر مدى تحقق ذلك من خلال تبني السياسات المحفزة للنمو المشجعة على توزيع ناتج هذا النمو بما لا يتحيز ضد الفقراء.

يمكن التعرف على الجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية لتحقيق هذا الالتزام من خلال مناقشة معدل النمو المحقق والإصلاحات والسياسات الاقتصادية الكلية التي نفذتها الحكومة خلال هذه الفترة. وعلى هذا الأساس فانه سيتم مناقشة أهم ملامح التطورات الاقتصادية الكلية للفترة (2000-2005) اخذين بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي حدثت في نفس الفترة.

1. النمو الاقتصادي

بلغ متوسط معدل النمو المحقق خلال الفترة (2000-2005) حوالي 4.7%. إلا أنه لم يصل الى المعدلات المستهدفة في برنامج العمل لصالح الدول الأقل نمواً والخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية 2001-2005 وإستراتيجية التخفيف من الفقر2003-2005، والبالغة 7%، 5.6%،4.7% على التوالي.

جدول (1) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2005

	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	7.9	12.5	14.9	17.2	6.1	11.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي	16	14	14.3	15.4	19.1	15.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5	3.5	3.8	3.9	5.2	4.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي	5.9	4.1	4.9	5.4	6.6	5.4

ومن الواضح، أن أداء النمو الاقتصادي خلال فترة الخطة الخمسية الثانية كان أسوأ منه خلال فترة الخطة الخمسية الأولى. إذ بلغ معدل النمو الحقيقي الكلي خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولي في المتوسط حوالي 6.6% في حين بلغ خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية في المتوسط حوالي 4.3%. وكان معدل النمو في القطاعات غير النفطية 6.9%، 5.4% خلال فترة تنفيذ الخطتين على التوالي. ويمكن تفسير ذلك بتدني معدلات النمو في قطاعي النفط والزراعة مما أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدولين التاليين اللذين يحتويان على معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية المهمة.

جدول (2) معدلات النمو في بعض القطاعات بالأسعار الثابتة للفترة (2001-2005)

القطاع/السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الزراعة	6.26	0.18	2.13	3.14	3.47
الصناعة	1.75	2.07	0.65	0.96-	0.30-
البناء والتشييد	5.71	6.59	7.5	6.7	6.95
النفط	0.46	0.54	2.1-	5-	4.23-
الخدمات	6.30	5.57	5.98	5.50	8.32

ويعود هذا الانخفاض إلى تأثر هذين القطاعين بعدد من العوامل، الطبيعية كنزول الأمطار وشحتها والذي يؤثر بشكل واضح على الإنتاج الزراعي نظرا لان حوالي 62% من الزراعة في اليمن تعتمد على الأمطار. وهنا يمكن القول ان فترة الجفاف التي شهدتها البلاد خلال الخمس السنوات الماضية قد أثرت سلبا على الإنتاج الزراعي. أما فيما يخص القطاع النفطي فان عدم تحقق استكشافات جديدة كان وراء تدني معدل النمو فيه.

2. التشغيل و البطالة

من المؤكد أن تدني النمو المحقق قد انعكس سلبا على التشغيل. فقد بذلت الحكومة قصارى جهدها لرفع التشغيل وتخفيض معدل البطالة سواء من خلال زيادة الاستثمار العام او من خلال البرامج الخاصة مثل برامج صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. ومن سوء الحظ فان معدل استثمار القطاع الخاص لم يزيد بحسب ما كان متوقعا. ونتيجة لذلك، فإن المشتغلين خلال الفترة الماضية زاد بمعدل سنوي وصل الى 2.7%. غير ان نمو القوى العاملة بلغ خلال الفترة نفسها حوالي 3.8%، مما فاقم معدل البطالة.

ومع ذلك، يمكن القول أن الحكومة استطاعت محاصرة البطالة. فالبيانات تفيد بأن معدل البطالـة فـي عام 2004 كان في حدود 14.5%. ورغم أن المعدل ليس مقبولا الا انه لم يزداد كثيرا مقارنة بعـام 1999 والذي كان في حدود 11.5%. ولذلك فان مشكلة البطالة وخلق فرص العمل ستكون أولويـة قصوى للخطة الخمسية الثالثة، إذ سيتم التركيز على الاستثمار في المجالات كثيفة العمل وكذلك تحسين مستويات التعليم والتدريب بهدف جعلها موائمة لمتطلبات سوق العمل الأمر الـذي سيـشجع القطـاع الخاص على زيادة استثماره.

3. معدل التضخم

نجحت الحكومة في السيطرة على معدل التضخم خلال الفترة الماضية. ويدل ذلـك بوضـوح علـى الاهتمام بأثر السياسة الاقتصادي على أفراد المجتمع وخصوصاً الفقراء. فمعدل التضخم المحسوب من الرقم القياسي لأسعار المستهلك ظل قريباً من 10%.

جدول رقم (3) التغير في الأسعار

	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
معدل التضخم	11.90	12.23	10.8	12.5	13	12.1
مكمش الناتج المحلي الإجمالي	2.8	8.7	10.8	12.8		8.8
متوسط سعر الصرف	168.7	176	183.5	184.8	193	181.2
معدل التغير في سعر الصرف	4.3	4.3	4.3	0.7	4.4	3.6

الالتزام الثاني: جهود تحقيق الحكم الجيد

أضحى بحكم المتفق عليه بين الأمم ان الفقر يتراجع بشكل مستدام وان التنمية تتوسع مجالاتها بـشكل مستمر في ظل الحكم الجيد. يتحقق الحكم الجيد و يتوسع من خلال تشجيع الديمقراطية وحماية حقـوق الإنسان. تنمو الديمقراطية بشكل أسرع من خلال التعددية السياسية والانتخابات الحرة. و من الواضح ان اليمن قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال. فمنذ إعادة توحيد اليمن في عام 1990 تم الاستفتاء على دستور دائم تعددي يحمي حرية التعبير ويسمح بحق التنظيم في الاحزاب الـسياسية و مختلـف منظمات المجتمع المدني ويعتمد الانتخابات الحرة والنزيهة ويساوي بـين المـواطنين و يحـرم التمييز على أساس العرق او الدين او الجنس.

ونتيجة لذلك فقد تم إنشاء العديد من الاحزاب السياسية. ففي الوقت الحاضر فان هناك أكثر من عشرين حزبا سياسيا على الساحة اليمنية. و ظهرت الصحافة الحزبية و الأهلية و يبلغ في الوقت الحاضر عدد منظمات المجتمع المدني أكثر من 5000 منظمة.وتم إجراء ثلاث انتخابات تعددية لمجلس النواب و تم في عام 1999 إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية و سيتم في العام القادم 2006 إجـراء الانتخابـات الرئاسية الثانية التعددية.

وفي عام 2000 تم تدشين أول انتخابات للسلطة المحلية و التي كانت تعددية وشاركت فيها العديد مـن الاحزاب السياسية و المستقلين ويتم التحضير في الوقت الحاضر لإجراء الانتخابات للسلطة المحلية في العام القادم. وتم استحداث وزارة جديدة لحقوق الإنسان لتصبح الجهة المسئولة عن كافة قضايا حقـوق الإنسان. واصدر مجلس الوزراء القرار رقم 129 لعام 2004 بـشان تطبيـق الإجـراءات التنفيذيـة وتنسيق أعمال وزارة حقوق الإنسان مع الوزارات و الجهات الأخرى. وقد تعاونت اليمن مع جميـع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان و خصوصا تلك التي تهتم بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

وبهدف تحسين نوعية الحكم لصالح الفقراء عملت الحكومة على القيـام بالعديـد مـن الإصـلاحات المؤسسية، يأتي في مقدمتها إعادة النظر في عدد من القوانين أهمها قانون الاستثمار وقـانون البنـوك التجارية وقانون البنك المركزي وقانون الوكالات التجارية وغيرها من القوانين ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية. و تم البدء بإصلاح الخدمة المدنية والذي يهدف إلى رفع كفاءة الإدارة الحكومية وتجفيـف منابع الفساد. وكذلك حضي إصلاح القضاء بأهمية خاصة حيث تم تفعيل التفتيش القضائي. وفي مجال الإصلاح المالي تم البدء بإعادة هيكلة الموازنة العامة حيث تم إعادة تصنيف الموازنة وفقـا للمعـايير الدولية بما يحقق قدرا اكبر من الشفافية والمساءلة. وكذلك فانه يتم الآن تنفيذ برنامج طموح لإصـلاح القطاع المصرفي حيث تم القيام بالإجراءات الضرورية لضمان سلامة هذا القطاع و تفعيل دوره فـي الحياة الاقتصادية. وقد تعثر الإصلاح الضريبي وتحديداً تطبيق ضـريبة المبيعـات. لكـن الحكومـة صممت على تطبيقه ابتداء من 2005/7/1. ولا شك ان ذلك سيـشكل نقلـة نوعيـة فـي الـسياسة الضريبية.وفي مجال إصلاح الإدارة المالية فانه يمكن القول بأنه قد تم قطع شوط كبيرا في ذلك. فقـد تم التعاقد مع الشركة المنفذة لبرنامج الحاسب الآلي وتم التفاهم بين القطاعات المختـصة فـي وزارة المالية و خبراء الشركة لجعل البرنامج المعد متلائما مع خصوصيات الأوضاع المالية اليمنية.

رغم الصعوبات التي واجهت برنامج إصلاح الخدمة المدنية، فبعد عمل المسوحات المطلوبة تم البدء في عمليات التنفيذ الفعلي للإصلاحات الرئيسية في هذا البرنـامج. وسـيتم البـدء بتطبيـق البـصمة الالكترونية خلال عام 2006. وقد أعدت وزارة الخدمة المدنية إستراتيجية الأجور التي أقرها مجلـس النواب وتم بدء تنفيذها في يوليو عام 2005.

وفي مجال الإصلاحات القضائية، تم إعداد إستراتجية الإصلاح القضائي حيث يتوقع بدء تنفيذ مكوناتها في عام 2006، كما تم تنفيذ الحركة القضائية في أوائل عـام 2005. ويتوقـع جـراء تنفيـذ هـذه الإصلاحات تحسين فرص تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

الالتزام الثالث: جهود بناء القدرات البشرية و المؤسسية

أدركت القيادة السياسية ان أفضل طريقة لمكافحة الفقر ليس النظر الى هذه المشكلة من منظار أخلاقي وإنما من خلال منظور حقوقي. فالمواطنة تعني أن هناك حقوق للمـواطن علـى وطنـه، ومـساعدة المواطن أخوه المواطن بمقدار ما هو واجب أخلاقي وديني فهو أيضا واجب وطني. وتدل العديد مـن المؤشرات بان الحكومة قد أعطت الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري وخصوصا فـي مجـال التعليم و الصحة. ومن هذا المنطلق عملت القيادة السياسية على مساعدة المواطنين الذين وقعـوا فـي دائرة الفقر، والحرص ليس فقط على تمكين الفقراء من الخروج من دائرة الفقر ولكن أيـضاً حمايـة حقوقهم من أي انتقاص نتيجة للظروف التي يمرون بها وكذلك تهيئة الظروف المناسبة لهم لممارسـة حقوقهم.

1. التعليم

يعتبر التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان لأنه لا يستطيع أن يكون إنسانا اجتماعيا متحضرا مـا لـم يحصل على حد أدنى من التعليم. ويتفق على أن هذا الحد الأدنى من التعليم هو التعليم الأساسي. وعلى هذا الأساس فان على الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أن تعمل على توفير هذا الحق لكل فرد. و كما هو معروف فان حق التعليم لا ينتهي عند هذا الحد، بل انه يمتد ليشمل كل مراحل التعلـيم الأخـرى ولكن في ظل شروط اقل صرامة.

والتزاما من الحكومة بذلك، فقد عملت على زيادة مخصصات النفقات العامة على التعليم بـشكل عـام والتعليم الأساسي بشكل خاص. فقد بلغ نصيب التعليم من الإنفـاق العـام 17.2% فـي عـام 2003 و16.97% في عام 2004، أي حوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وإلى جانب هذه الجهـود

الحكومية في تحسين مستويات التعليم الأساسي، فان هناك جهودا أخرى تقوم بها مؤسسات مستقلة ومنظمات دولية ودول صديقة. فالتعليم بشكل عام والتعليم الأساسي بشكل خاص يشكل نسبة كبيرة من نشاطات كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. كذلك، تدعيما لهذه الجهود، تبنى البنك الدولي بالتعاون مع بعض الدول عددا من المشاريع في مجال التعليم الأساسي، إذ بدا العمل بمشرع التعليم الأساسي في عام 2001 في أربع مديريات بمحافظة صنعاء، ثم تم توسيع نطاق عمل المشروع في عام 2002 ليغطي 50% من مديريات محافظات صنعاء وعمران والمحويت والضالع، ثم بعد ذلك تم توسيعه مرة ثانية ليشمل كافة مديريات المحافظات الأربع وعددها 61 مديرية.

وقد تم إطلاق مشروع المسار السريع كمنحة تحفيزية لدعم التعليم الأساسي بتمويل مقداره 10 مليون دولار، حيث تم دعم التعليم الأساسي في كل من محافظات البيضاء وذمار، الحديدة، حجة، كما وجه جزء من المنحة إلى محافظات الجوف وشبوة ولحج. ومن الواضح أن الزيادة في مخصصات التعليم الحكومية وغير الحكومية قد انعكست إيجابا على مؤشرات التعليم، فقد أدت إلى ارتفاع عدد المدارس الأساسية من حوالي 9930 مدرسة في عام 2000 الى 10293 مدرسة في عام 2002 والى 10684 مدرسة في عام 2004. وترتب على ذلك زيادة الفصول الدراسة بحوالي 97462 فصلا دراسيا في عام 2003 و98329 فصلا دراسيا خلال عام 2004. وقد استحوذ الريف على أكثر من ثلثي الزيادة في عدد المدارس والفصول الدراسية، بالإضافة إلى تزايد عدد المدارس الأهلية.

وتم الربط بين التحسن في التعليم الأساسي وجهود مكافحة الفقر، حيث أعطيت الأولوية في مشاريع تحسين التعليم الأساسي للمحافظات الفقيرة. ويتم تقديم دعم مادي ومعنوي للأسر الفقيرة في هذه المحافظات. فقد تم إعفاء أبناء الأسر الفقيرة المشمولين بالرعاية الاجتماعية من الرسوم المدرسية وتوزيع مواد غذائية من القمح و الزيوت على التلميذات الفقيرات. وغطت هذه المساعدات حوالي 106169 تلميذة في حوالي 1272 مدرسة فضلا عن اعتماد وجبات غذائية جافة في عام 2004 لحوالي 248244 تلميذة في التعليم الأساسي في مختلف مناطق الجمهورية. ونتيجة لهذه الجهود، تحسنت مؤشرات التعليم الأساسي حيث بلغت نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي (6-14 سنة) في عام 2000 حوالي 62% من إجمالي السكان في الفئة العمرية، وارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 67.8% للجنسين و54% للإناث في عام 2003 والى 69% للجنسين في عام 2004.

وارتفع معدل الاستيعاب في التعليم الأساسي من 59.99% في عام 1994 إلى حوالي 66.42% في عام 2000. و تباين نسب الاستيعاب من فئة عمرية إلى أخرى، إذ تبدأ نسب الالتحاق بالارتفاع عند سن 6 سنوات حتى تصل إلى أعلى قيمة لها عند سن 11 سنة ثم تبدأ بعد ذلك بالانخفاض. ولذلك فان العديد من المدارس لا زالت تعمل لفترتين مما يقلص صافي الوقت التعليمي، حيث تم تخصيص الفترة الصباحية للمدارس الأساسية والفترة المسائية للمدارس الثانوية. وفي المدارس غير المشتركة فقد تم تخصيص الفترة الصباحية للإناث والفترة المسائية للبنين.

وقد بلغت نسبة الأمية في عام 2003 حوالي 47 % بين السكان للفئة العمرية 10 سنوات فأكثر، مقارنة بحوالي 55.9% في عام 1995. وهناك مصدران أساسيان يغذيان الأمية في البلاد: الأول الكبار في السن والذين فاتتهم فرص التعليم. إما المصدر الثاني فهم المتسربون من نظام التعليم الحالي. وإزاء هذا الوضع، قامت الحكومة بتأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار غير النظامي بهدف القضاء على الأمية بين كبار السن. فقد بلغ عدد مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في عام 2004 حوالي 945 مركزا منها 299 في الحضر و 646 في الريف. وبلغ عدد الملتحقين في برامج محو الأمية الأبجدية حوالي (609070) شخصا خلال العشر السنوات الماضية. ويمثل هذا الرقم نسبة

صغيرة من عدد الأميين في عام 2000 والبالغ عددهم حوالي (5118599) شخصا. أما الملتحقون في برامج التدريب على المهارات الأساسية فقد بلغ حوالي (6219) شخصا. وتقدر الموازنة المخصصة لجهاز محو الأمية في عام 2004 حوالي 312 مليون ريال أي حوالي 0.04% من إجمالي الإنفاق العام. وفي عام 2003 بلغ عدد الملتحقين في مراكز محو الأمية حوالي 45270 ملتحق وملتحقة، ارتفع في عام 2004 إلى حوالي 50663 ملتحقا منهم 88% من الإناث.

ويبدأ التعليم الفني بعد التعليم الثانوي ولمدة سنتين. ويشمل التعليم الفني عددا من التخصصات الصناعية والزراعية والبيطرية والتجارية وغيرها. أما التدريب المهني فيبدأ بعد الشهادة الأساسية ولمدة سنتين إلى ثلاث سنوات في عدد من التخصصات كالبناء والميكانيكا والسيارات والكهرباء وغيرها. وقد ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم الفني والمهني من 6707 طالب وطالبة في عام 2000 إلى حوالي 17152 طالب وطالبة في عام 2004، ولا تلتحق الإناث بهذا النوع من التعليم إلا قليلاً حيث بلغت نسبتهن في المتوسط حوالي 8.3% من إجمالي الملتحقين لنفس الفترة.

ونظرا لأهمية التعليم الفني والمهني في جهود مكافحة الفقر وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، فان الحكومة بذلت مزيد من الجهود لتطوير هذا النوع من التعليم. ففي عام 2004/2003 بلغ عدد الملتحقين في مؤسسات التدريب نظام سنتين حوالي 6066 ملتحقا وملتحقة وعدد الملتحقين في مؤسسات التدريب نظام ثلاث سنوات حوالي 3304 ملتحقا وملتحقة وعدد الملتحقين في المعاهد التقنية نظام سنتين حوالي 3058 ملتحقا وملتحقة، وبلع عدد الملتحقين في كليات المجتمع لعام 2003/2002 حوالي 1216 ملتحقا و ملتحقة.

وقد استفاد الفقراء من التعليم الفني والتدريب المهني، حيث بلغ المستفيدون من برنامج التدريب التعاوني من الفقراء في عام 2004 حوالي 964 متدرباً تم توزيعهم على حوالي 230 موقعا إنتاجيا وصناعيا وإداريا وزراعيا. وتم تدريب حوالي 2823 مدربا منهم 882 امرأة في دورات قصيرة في عدد من التخصصات والمهارات.

وبلغ عدد الطلاب في المرحلة الثانوية حوالي (588995) طالب وطالبة في عام 2004/2003 بعد أن كان عددهم في عام 2001/2000 حوالي (484573) طالبا وطالبة. كما بلغ معدل الالتحاق في التعليم الثانوي حوالي 39.9% من إجمالي السكان في الفئة العمرية (15-17 سنة) لعام 2003/2002. وبلغ عدد الطلاب في التعليم الجامعي الحكومي في عام 2005/2004 حوالي (200.7) ألف طالبا وطالبة في حين كان عددهم في عام 2001/2000 حوالي (181.2) ألف طالبا وطالبة. وتبلغ نسبة الملتحقين في التعليم الجامعي حوالي 9.8% من الفئة العمرية (19-24 سنة) في عام 2003/2002. وفي عام 2003 تبنت وزارة التعليم العالي إستراتيجية التعليم العالي والتي هدفت إلى أعادة هيكلية الجامعات الحكومية وتنظيم الجامعات الأهلية بما يحقق تلاءما مقبولا بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وقد صدر قانون الجامعات الأهلية في عام 2003 والذي هدف إلى توجيه نشاط الجامعات الأهلية الى المجالات العلمية. و في عام 2004 تم إقرار إستراتجية التعليم العالي والبحث العلمي. وقد هدفت هذه الإستراتيجية الى الارتقاء بمستوى العملية التعليمية والوصول بالخدمات التعليمية إلى اكبر عدد من الطلاب وخصوصا الفقراء.

2. الصحة

يتطلب حق الصحة توفير الرعاية الطبية الجسمية والعقلية الأولية لكل من يحتاجها من المواطنين. ويأتي في مقدمة الرعاية الصحية الأولية القضاء على الأمراض المعدية من خلال التلقيح و أساليب الوقاية الأخرى. ثم يأتي بعد ذلك توفير الخدمات الصحية لمن تكون حياته مهددة أو يكون عاجزا عن

العناية بصحته بنفسه. ويمكن تقييم أداء الحكومة للوفاء بالتزاماتها الواردة في العهد الـدولي للحقـوق الاقتصادية فيما يخص الصحة من خلال رصد التطورات التي حدثت في مؤسسات الصحة العامة. فقد عملت الحكومة على زيادة نصيب القطاع الصحي من النفقات العامة إلى حـوالي 3.7% فـي عـام 2004، إلى حوالي 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000- 2004. وقد كـان هنـاك تحسن كبير في المستشفيات القائمة والتي تبلغ أكثر من 70 مستشفى حكومياً تم تزويدها بمعدات جديدة وفتح أقسام جديدة، بالإضافة إلى زيادة عدد المراكز والوحدات الصحية حيث تم خلال عـامي 2003 و2004 بناء حوالي 28 مركز صحيا و105 وحدة صحية. وقد حظي الريف بمعظـم هـذه المرافـق الصحية. كما تم تنفيذ المرحلة الخامسة من تنميط الكادر وتوظيف 2002 كادر صحي منهم 229 قابلة وتنظيم 23 دورة تدريبه للقابلات الشعبيات و22 دورة للطوارئ التوليديـة و53 دورة فـي الرعايـة التكاملية للطفل.

وتحسنت خدمات الصحة الإنجابية بشكل ملفت للنظر، إذ أصبحت تغطي حوالي 63% في عام 2004 وانخفضت نسبة الحوامل اللاتي لا يحصلن على رعاية أثناء الحمل من حوالي 74% في عـام 1997 الى 55% في عام 2003. وقد انخفضت وفيات الأطفال حديثي الولادة من 37 لكل ألف مولـود فـي عام 1992 إلى حوالي 35.7 في عام 2003. وكذلك انخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة من 105 طفل لكل ألف عام 1997 إلى حوالي 99.8 لكل ألف طفل في عام 2003. وتم تحقيق تحسن ملمـوس في تحصين الأطفال ضد الأمراض الستة حيث وصلت الى حوالي 67% في عام 2004. وحقق اليمن انجازات كبيرة في مجال التحكم بالإمراض المستوطنة والمعدية حيث تراجعت الإصابات بالملاريا من 35% في عام 2001 الى 26% في عام 2003، وبلغت التغطية في مكافحة السل حوالي 98%.

وأعدت الحكومة الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الايدز ومكافحته في عام 2003 والبدء بتنفيذها فـي عام 2004. وتتضمن الإستراتيجية مكونات التوعية والوقاية والعناية.

وتم التركيز على الفقراء في تقديم الخدمات الصحية. فرغم تفعيل المـشاركة فـي تكلفـة الخـدمات الصحية، فان الحكومة ظلت تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف هذه الخدمات، كما يتم إعفاء الفقراء مـن الرسوم و تقدم لهم الخدمات الصحية مجانا. وفي نفس الوقت، عملت الحكومة على الـسماح للقطـاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين وتحسين نوعية الخدمات وإيجاد منافسة، وكذلك إفـساح المجال أمام القطاع الحكومي لتقديم خدماته المدعومة او المجانية للفقراء.

وتدرك الحكومة أهمية القطاع الصحي، ولذلك فإنها تعمل على إصلاحه لجعله قـادرا علـى توسـيع وتحسين خدماته. ويتم في هذا الإطار التركيز على الصحة الوقائية وتعزيز الإشراف علـى القطـاع الخاص، بالإضافة إلى معالجة ضعف الإدارة الصحية وإعادة هيكلية وتنظـيم هـذا القطـاع وزيـادة التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

3. العيش اللائق

رغم فترة الجفاف في السنوات الماضية، لم يتعرض اليمن لأية أزمة غذائية، حيث ظلت السلع الغذائية متوفرة في جميع مناطق البلاد وبأسعار مستقرة. و يرجع ذلك الى سياسات الحكومة في تحرير تجارة و توزيع السلع الغذائية ومنع احتكارها، بالإضافة إلى استقرار سعر العملة اليمنية. ويرتبط حق العيش الكريم بالتغيرات التي تحدث في إمكانيات المواطن في الحصول على مسكن لائق ومياه نقية ومستوى الطمأنينة التي يشعر بها. ويرتبط تحقق ذلك بمستوى النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ونوعية الخدمات العامة التي تقدمها الدولة وخاصة الماء والكهرباء والصرف الصحي. ويمكن القول أنه لا توجد أزمـة

سكن، حيث يستطيع من يريد الحصول على منزل الحصول عليه إما من خلال التملك او الاستئجار. فلا وجود لمظاهر أي أزمة في السكن وإيجارات السكن مستقرة.

ويعتبر شكل المساكن في اليمن مقبول، فمعظمها مبنية من مواد بناء حديثة حيث يتم بناء المنازل في معظم المناطق بالأحجار والتي توفر حماية معقولة. ولا يوجد مدن الصفيح المنتشرة في بعض الدول الأخرى.

جدول رقم (4) بعض المؤشرات السكنية لعام 2003

الظروف السكنية	حضر	ريف	إجمالي
نسبة الأسر التي تقيم في مسكن مستقل	67.6	79.6	79.8
نسبة التي تملك مسكنها	56.9	66.1	63.9
نسبة المساكن ذات أرضية اسمنت	82.6	39.2	49.3
نسبة المساكن المتصلة بشبكة مياه عامة	52.4	9.6	19.5
نسبة الأسر التي لها مصدر المياه داخل المسكن	45.3	10.1	18.3
نسبة الأسر التي تستعمل كهرباء في الإنارة	94.3	30.1	45
متوسط عدد غرف السكن	3.1	2.5	2.6
متوسط عدد الأشخاص/ غرفة	2.2	2.5	2.4
متوسط الأشخاص/ غرفة نوم	3.1	3.5	3.4
الظروف البيئية	**حضر**	**ريف**	**إجمالي**
نسبة الأسر التي لديها مرحاض داخل السكن	90.4	46.8	57
نسبة الأسر التي تستعمل مرحاض متصل بشبكة المجاري	43.9	2.5	12.1
نسبة الأسر التي لديها مطبخ داخل المسكن	84.1	52.2	59.6
نسبة الأسر التي تستعمل وعاء بغطاء للقمامة	68.6	13.4	26.3
نسبة الأسر التي تتخلص من القمامة عن طريق جامع القمامة	77.8	15.8	30.1
نسبة الأسر التي تتخلص من القمامة يوميا	60.7	16.4	26.7
نسبة الأسر التي تعيش في محيط نظيف	53.7	32.5	37.4

وتدل المؤشرات على تحسن مستوى المعيشة في اليمن مقارنة مع الدول النامية المشابهة لليمن. ومع ذلك، تتطلب بعض المؤشرات الأخرى العمل على تحسينها وعلى وجه التحديد إمدادات المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي.

الالتزام الرابع: جهود بناء القدرات الإنتاجية

نتيجة أن حوالي 74% من سكان اليمن يعيشون في تجمعات سكانية متناثرة في الريف، فإنه يصعب إيصال خدمات البنية التحتية إليها. ومع ذلك، أولت الحكومة البنية التحتية أهمية كبيرة وتم تحقيق العديد من الانجازات. وتدل المؤشرات على تحقق تقدم كبير في خدمات الطرق والموانئ والمطارات والبريد والاتصالات والكهرباء وتنظيم المدن وتطبيق العقود وفض المنازعات ومحاربة الغش والتزوير وتحديد المواصفات والجودة وغيرها من المتطلبات الضرورية لتشجع الأفراد والمؤسسات على توسيع نشاطاتهم الشرعية والمفيدة. وتسهل الطرق الشريان الأساسي للتنمية الاقتصادية ربط مختلف مناطق البلاد مع بعضها البعض ومع العالم الخارجي. وتقع معظم المناطق التي يسكن بها أغلب سكان البلاد في مناطق وعرة مما يجعل التنقل بينها صعب ومكلف. وقد زادت أطوال الطرق الإسفلتية من 7,553 كم في عام 2001 إلى حوالي 11,000 كم في عام 2004 والطرق الحصوية من 6,428 كم إلى 10,162 كم خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (5) مؤشرات البنية التحتية

البنية التحتية	2001	2002	2003	2004
الكهرباء: الطاقة المركبة (ميجاوات)	829	1011	1086	1110
الاتصالات:				
عدد مكاتب البريد	192	192	192	192
عدد خطوط الهاتف من الشبكة الثابتة (ألف)	422.2	542.2	684.9	798.1
عدد خطوط الهاتف الخلوية (ألف)	147.8	412.2	675.1	843.9
الطرق:				
طول الطرق الإسفلتية (كيلو متر)	7553	8445	9177	10077
طول الطرق الحصوية (كيلو متر)	6428	7627	8730	10162
النقل:				
سيارات خصوصي	30943	13780	7930	27535
سيارات أجرة	6457	4546	2650	4307
سيارات نقل عام	16507	9082	6659	19934
مطارات (ركاب قادمون بالألف)	691	705	664	747
مطارات (ركاب مغادرون بالإلف)	647	657	647	742

كذلك، تم انجاز ما يقارب من 1.6 مليون متر مربع من الطرق الحضرية وصيانة العديد من الطـرق القائمة. ومع ذلك، فإن من الضرورة الاستمرار في توسع وتحسين شبكات الطرق وخصوصاً الطـرق الإستراتيجية التي تربط أماكن الإنتاج والاستهلاك والتي تربط المناطق الساحلية والجبلية.

وقد عملت الحكومة على تحرير قطاع المواصلات أمام القطاع الخاص، حيث تتوفر وسائل الاتصالات داخل المدن وفيما بينها، وبين اليمن والعالم الخارجي. ومنعت الحكومة مـؤخراً اسـتيراد الـسيارات القديمة بهدف تحسين وسائل النقل في البلاد. وعلى هذا الأساس، تمت إعـادة النظـر فـي الرسـوم الجمركية وضريبة الإنتاج والاستهلاك على وسائل النقل لتشجيع القطاع الخاص على الاسـتثمار فـي هذا المجال. وما زالت الخطوط الجوية اليمنية المملوكة لليمن وللمملكة العربية السعودية وتمثل الشركة الوطنية الوحيدة للنقل الجوي تحتكر النقل الداخلي وتتنافس مع عدد من شركات الطيران الأجنبية على النقل الخارجي. ويتوفر عدد من المطارات الدولية والداخلية التي يمكن أن تخدم حركة النقل الجـوي بكفاءة معقولة. وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة جذب خطوط الطيران الأجنبي لاسـتخدام المطـارات اليمنية وخصوصاً أن اليمن يقع في معبر بين شرق العالم وغربه. وستعمل الخطة على تحسين مرافق خدمات النقل الجوي وتشجيع الاستثمارات الخاصة في تشغيل المطارات.

ويتوفر لليمن تسع موانئ على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، أهمها ميناء عدن الذي يتمتع بمزايا الموقع وحماية طبيعية وتوفر الأعماق المطلوبة لأكبر السفن. وقد تم إنشاء ميناء للحاويات فـي عدن. كما تنفذ الحكومة في الوقت الحاضر مشروع تطوير الموانئ والذي يهدف إلى زيـادة سـعتها وتحسين خدماتها حيث يمكن أن يقوم اليمن بدور رئيسي في التجارة الإقليمية، وخاصة خدمات إعـادة التصدير. كما تعمل الحكومة على تقوية خفر السواحل لتعزيز الثقة بالموانئ اليمنية وبالتـالي الـدفع بالتنمية الاقتصادية.

وقطع اليمن شوطاً في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث استكمل الجزء الأكبر من شبكة الألياف الضوئية التي تغطي معظم أراضي اليمن والمرتبطة بالكيبل الدولي. وزادت السعات المجهزة للسنترالات من 540 ألف خط هاتفي في عام 2001 إلى حوالي 1,244 ألف خط هاتفي في عام 2004، ولترتفع الكثافة الهاتفية من الشبكة الثابتة من 22.4 خط هاتفي لكل 1000 شخص إلى 40.5 خط هاتفي خلال الفترة نفسها. وتم التوسع أيضاً في الريف لتبلغ 126 ألف خط هاتفي. وفي مجال الانترنت، بلغ عدد مشتركي الخدمة حوالي 118 ألف مشترك في عام 2005، وبذلك وصلت كثافة انتشار الانترنت 5.8 مشترك لكل 1000. أما في مجال البريد، فقد بلغ عدد مكاتب البريد 192 مكتباً في عام 2005 بزيادة 2.7%. وتم إنشاء شركتين للهاتف النقال للقطاع الخاص وشركة حكومية، في حين تم الإتفاق على ترخيص لشركة رابعة تغطي البلاد بكاملها. ويتوقع أن يؤدي التنافس بين هذه الشركات إلى تحسين خدمات الاتصال وخفض تكاليفه.

ولا تكفي الطاقة الكهربائية المتاحة في اليمن تلبية الطلب الحالي، رغم زيادة الطاقة المركبة من 829 ميجاوات في عام 2001 الى 1,110 ميجاوات في عام 2004 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 6%. ووصلت نسبة التغطية في عام 2004 36% من السكان. وينمو الطلب بمعدل يفوق التوليد، بالإضافة إلى صعوبة إيصال التيار الكهربائي إلى المناطق الثانوية والنائية. ورغم أن الحكومة تدعم الطاقة الكهربائية من خلال بيع الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية بسعر مخفض، إلا أن أسعار الوحدة الكهربائية مرتفع مقارنة بالدول الأخرى. وتعمل الحكومة على إصلاح قطاع الكهرباء من خلال إعادة هيكلة المؤسسة العامة للكهرباء لتعمل وفقاً للمبادئ التجارية. وتعمل الحكومة كذلك على زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال تمويل محطة تعمل بالغاز في مأرب، وفي الوقت نفسه تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في جميع مراحل الطاقة الكهربائية من توليد ونقل وتوزيع.

ويرتبط التخطيط الحضري بتوسع المدن وهجرة السكان من الريف. ويمثل سكان المدن حوالي 26% من السكان. وتتمثل الخدمات الحضرية في تخطيط المدن وشكلها الجمالي والمحافظة على البيئة. وتم خلال الفترة 2001 وحتى عام 2004 إنجاز أكثر من 100 مخطط عمراني، حيث روعي فيها توفير الشوارع المناسبة والتناسق بين الأبنية المختلفة. وفي عام 2004، بلغ عدد رخص البناء 7,815 رخصة. ورغم هذه الجهود، فإن التوسع العشوائي خصوصاً في أمانة العاصمة ومدينة عدن لا زال موجوداً. وقد عملت الوزارة على حصر حوالي 764 هكتار من المساحات المشغولة بالبناء العشوائي في أمانة العاصمة وحوالي 403 هكتار في مدينة عدن. وستواصل الحكومة أعمال التخطيط الحضري ومحاصرة البناء العشوائي ومعالجة القائم منها خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة، بالإضافة إلى تحسين مداخل المدن وإقامة المجسمات والتوسع في المسطحات الخضراء والحدائق العامة. أما فيما يخص البيئة النظيفة، فقد بلغت أطوال الشوارع المسفلتة حوالي 704 كم في عام 2004، حيث تم إشراك المجالس المحلية في هذه العملية ليعطي دفعة قوية لهذا النشاط في المستقبل.

وقامت الوزارة المعنية بتكثيف حملاتها التفتيشية لتوفير قدر معقول من النظافة في المطاعم والفنادق. وتم إنشاء مسالخ في المدن الرئيسية لضمان صحة الحيوان المعدة للذبح ومنع التلوث الذي يصاحب الذبح العشوائي. وتقوم الوزارة بالتعاون مع الجهات الأخرى لرش المبيدات والحد من انتشار الأوبئة. وتم القيام بحملات لتنظيف الشوارع وجمع القمامة والتخلص منها بشكل لا يحدث أي تلوث جديد.

الالتزام الخامس: تعزيز دور التجارة في التنمية

ظلت الصادرات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الصادرات اليمنية وبحدود 91.4% من إجمالي قيمة الصادرات خلال الفترة 2001-2004. وتشكل السلع الزراعية حوالي 40% من الصادرات غير النفطية في حين لا تمثل الصادرات الصناعية إلا نسبة ضئيلة جداً. ورغم تحرير التجارة الخارجية وإعادة النظر في قانون الجمارك والتعريفة الجمركية، فإن أثر ذلك على الصادرات لا زال محدودا والذي يرجع إلى وجود اختلال كبير بين التعريفة الجمركية على السلع المستوردة وعلى مدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى تعزيز آلية تشجيع الصادرات وإعفاء مدخلات السلع المصدرة من الرسوم الجمركية.

الالتزام السادس: جهود تقديم الحماية للضعفاء والمعوزين

بذلت الحكومة جهوداً في توفير الحماية الاجتماعية، إذ تبلغ مخصصات الرعاية الاجتماعية حوالي 1% من الناتج المحلي الاجمالي. وتولت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 2004 رعاية وتأهيل حوالي 3,312 معاقا و1,173 معاقة وحوالي 3,435 يتيما و55 يتيمة و847 حدثا و52 حدثة، بالإضافة إلى رعاية 300 طفل شوارع و1,158 طفلا فقيرا و2,977 طفلة فقيرة. كذلك، إلى جانب البرامج الموجهة مباشرة للحماية الاجتماعية، فان صناديق أخرى تتعامل بطريقة غير مباشرة مع قضايا الحماية الاجتماعية، أهمها صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وصندوق صيانة الطرق و صندوق صيانة المدارس و صندوق رعاية الشباب وغيرها. و في عام 2004، بلغ إجمالي مخصصات هذه الصناديق أكثر من 20 مليار ريال.

أما الصناديق الموجهة مباشرة للحماية الاجتماعية فأهمها صندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. ويقدم صندوق الرعاية الاجتماعية الإعانة النقدية لحوالي 650 ألف حالة من الأسر الفقيرة والمساكين والأيتام والأرامل في عام 2004. وقد تم العمل على تحسين أداء الصندوق من حيث المعايير وطرق الوصول للفقراء عن طريق البريد وبنسبة 80% في عام 2004. وتعمل الحكومة على زيادة الحالات المشمولة بالإعانة ومقدارها وتحسين إدارتها.

وشمل نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية تنفيذ مشروعات التعليم بنسبة 62% والصحة 8% والمياه 14% والطرق 8% والبيئة 6% والباقي في التدريب وتشجيع المشاريع الصغيرة الموجهة للفئات الأكثر فقرا. ويقوم مشروع الأشغال العامة بتوفير فرص العمل من خلال تنفيذ مشاريع التعليم والطرق والصحة والمياه. ويقدم برنامج تنمية المجتمع وتأهيل المعاقين الذي يركز على المرأة والمعاقين الدعم المالي والفني للمشاريع المدرة للدخل للنساء الفقيرات، ويهتم بالصم والبكم والمعاقين حركياً وعقلياً. وإجمالاً، تم تنفيذ أكثر من 1,120 مشروعاً للحماية الاجتماعية في عام 2004 بتكلفة تزيد عن 87.4 مليون دولار غطت مختلف الفئات الاجتماعية.

وهناك آليات مساندة لبرامج الحماية الاجتماعية المشار إليها أعلاه، أهمها التأمينات الاجتماعية التي تضم مؤسسات القطاع الخاص والقطاع الحكومي. وتوفر هذه الآليات حماية للفرد ولأسرته في حال التعرض للإصابة أو العجز أو التقاعد أو الوفاة. وقد بلغ عدد المؤمن عليهم حوالي 71103 في القطاع الخاص في عام 2004 يعملون في حوالي 5,937 منشأة، و474,879 موظفاً حكومياً.

وقد أولت جهود الحماية الاجتماعية بمختلف أشكالها أهمية للمرأة. فإلى جانب البرامج الموجهة للمرأة، تم تدعيم البنية القانونية والثقافية للمرأة من خلال صدور القرار الجمهوري رقم 25 لسنة 2003 لإعادة تشكيل وتنظيم المجلس الأعلى للمرأة والذي أعطي صلاحيات أوسع لإدماج المرأة في التنمية. وأقر مجلس الوزراء إستراتيجية تنمية المرأة في عام 2003 والتي تهدف إلى الارتقاء بالمرأة إلى مكانة مرموقة وتمكينها من الاندماج الاجتماعي وتوسيع مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد تم انتخاب العديد من النساء في المجالس المحلية، فضلاً عن العمل لتهيئة الظروف لزيادة عدد النساء في مجلس النواب.

وتعمل الحكومة على المحافظة على بيئة نظيفة، حيث تم تعزيز الهيكل المؤسسي للجهات العاملة في مجال البيئة من خلال إنشاء وزارة للمياه والبيئة وإعادة ترتيب العديد من الوحدات بغرض زيادة التنسيق بين هذه الجهات في مجال حماية البيئة. كما تمت مراجعة قانون حماية البيئة الصادر في عام 1995 وإدخال التعديلات المناسبة عليه وعلى لائحته التنفيذية. وصدر القانون رقم 16 لسنة 2004 بشان حماية البيئة البحرية من التلوث، وقرار مجلس الوزراء بشان التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وكذلك قرار مجلس الوزراء بالموافقة على انضمام اليمن لاتفاقية كيوتو للحفاظ على البيئة. وتم إقامة المحميات الطبيعية والإعداد لإعلان محميات أخرى، أبرزها جزيرة سقطرة.

الالتزام السابع: جهود حشد الموارد

نجحت الحكومة في ممارسة الانضباط المالي من خلال المحافظة على نسبة عجز الموازنة عند الحدود الآمنة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة الادخار الخاص.

جدول رقم (6) موقف الموازنة العامة ومصادر تمويله (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المؤشر/السنة	2001	2002	2003	2004	2005
العجز/فائض(صافي)	**2.4**	**0.8-**	**4.1**	**2.0**	**2.9-**
عجز/فائض(كلي)	**2.7**	**0.5-**	**4.2-**	**-2**	**4.1-**
تمويل أجنبي	**4-**	**0.3-**	**0.1**	**0.2**	**1.2**
تمويل محلي	**2.4-**	**0.8**	**4.1**	**1.8**	**2.9**

وتمكنت السياسة النقدية أيضاً من المحافظة على استقرار معقول خلال الفترة (2001-2005) نتيجة الإصلاحات التي تبنتها، وأهمها إصدار أذون الخزانة واستخدامها كأداة من أدوات السياسات النقدية. وتمت السيطرة إلى حد ما على نمو العرض النقدي. ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتشجيع الادخار الخاص والاستثمار الخاص، إلا أنها لم تكن كافية. لذلك، تعمل الحكومة على تبني مزيد من السياسات لرفع معدل الادخار والاستثمار الخاص ومن ثم معدل النمو الاقتصادي.